

دونم المذكورة تساوي ٥٦٪ من مساحة فلسطين الإجمالي (ص. ٢٠) ، فإن مساحة فلسطين الإجمالية يجب ان تكون اذن وعلى ضوء النسبة المذكورة ٢٩٤٨٠٢١٤ دونما . وهذا الرقم يختلف عن مساحة فلسطين كما ذكرها سعيد حواده ، بـ ٢٤٨٢٨٤٨١٤ دونما ( مساحة فلسطين حسب مصدر حواده ٢٣١٩٤٠٠ ) وعن المساحة التي ذكرها سمبسون بـ ٢٩٩٠٢١٤ دونما ، فهل زيادة مسا يقارب ثلاثة ملايين دونم هي زيادة بسيطة ؟

وعند حديث الكاتبة عن فترة ما بعد ١٩٤٨ ، اساءت الاستفادة ايضا من مصادرها ، فخلال فترة من خمسة أسطر فقط اعطت الكاتبة رقمين مختلفين بشأن نسبة الأراضي الزراعية العربية في العام ٦٦ - ٦٧ . ففي السطر الثالث ذكرت الكاتبة ان النسبة هي ٢١٣٪ من مجموع الأراضي المزروعة وفي السطر الخامس من الصفحة نفسها ذكرت انها ٢٠٨٪ . وبالعودة الى المصدر الاساسي وهو كتاب صبري جريس « العرب في اسرائيل » الجزء الثاني اتضح ان النسبة الاولى وهي ٢١٣٪ متعلقة بالعام ٦٠ / ٦١ واستعملتها الكاتبة خطأ في المرة الاولى بالنسبة للعام ٦٦/٦٧ .

بينما الرقم الصحيح هو الرقم الثاني وهو ٢٠٨٪ وهو الرقم المذكور في المصدر الاساسي السذي أخذت الانثى العامري منه معلوماتها ، ولم يلتفت نظرها ان النسبة التي سجلتها لعام ٦٣ / ٦٤ هي نسبة نافرة وغير منسجمة مع نسبة العام السابق والعام اللاحق ، بحيث تفزت من ٢٠٧٪ عام ٦٢ / ٦٣ الى ٢٥٨٪ عام ٦٣ / ٦٤ كما لم يلتفت نظرها هبوط مجموع الأراضي الزراعية من ٣٩٦٥٠٠٠ دونم عام ٦٣/٦٢ الى ٣٤٥٠٠٠٠ عام ٦٣ / ٦٤ أي ببساطة قدره ٥١٥٠٠٠ دونم ، فاین ( استهلكت ) هذه المساحة وفي الوقت نفسه لم يلتفت نظرها ان الأراضي الزراعية اليهودية فقط في ذلك العام كانت ٣٤٦٠٠٠٠ دونم أي أكثر من مجموع الأراضي الزراعية العربية واليهودية مجتمعة حتى بلغت ٣٤٥٠٠٠٠ دونم فقط ؟ هذه المفارقات لم تلفت نظر الكاتبة ونسيت ان حاصل جمع ( ٣٤٦٠٠٠٠ ) أراضي اليهود مع ( ٨٩٠٠٠٠ ) وهي أراضي العرب يساوي ٤٣٥٠٠٠٠ دونم

وليس ٣٤٥٠٠٠٠ كما ذكرت الكاتبة ، ولو احتسبت النسبة على ضوء المساحة الاجمالية الجديدة ، لاتضح ان النسبة الحقيقية للاراضي الزراعية العربية هي ٢٠٥٪ وليس ٢٥٨٪ كما قالت الكاتبة في ص. ٢٤ . وكذلك فان حديث الكاتبة عن استمرار ارتفاع نسبة الاراضي حديث غير صحيح . فالحقيقة ان النسبة انخفضت لانها كانت ٢٠٧٪ ( ص. ٢٥ ) في العام السابق لعام القياس . وبالمقابل فان حديثها عن « ان النسبة عادت للانخفاض فكانت ٢٠٨٪ عام ٦٦ / ٦٧ يجب ان يكون استمرار الزيادة ، لان أبسط قواعد الحساب تقول ان ٢٠٨٪ هي اكبر من ٢٠٧٪ .

وبلغ مجموع الأراضي المزروعة في الضفة الغربية عام ٥٢ ، ١٤٧٥١٤٧٠٣ دونمات ( ص. ٢٥ ) ولكن الجدول الذي تبثته الكاتبة في الصفحة التالية مباشرة والمتعلق بالأراضي المزروعة عام ٥٢ يقول بان الأراضي المزروعة ١٧٦٠٧٠٣ دونمات من ٢٦ . وبالرغم ان الفارق هو في حدود ٩٠٠٠ دونم فقط ، ولكن على « مساحة » صفتين فقط من غير المتبول ان تضيق المساحة او تتسع بـ ٩٠٠٠ دونم .

وعندما تختتم الكاتبة فصلها تصر على تقديم بيانات خاطئة عندما تقول ان اليهود استطاعوا ان يسيطروا على ٨٠٪ من الأراضي الزراعية في فلسطين المحتلة بعد قيام دولة اسرائيل وبهذا لم يعد للعرب في كل فلسطين سوى ٣٦٥٧٠٠٠ دونم صالحة للزراعة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطين المحتلة . ص. ٢٨ . واذا كانت اسرائيل تسيطر على ٨٠٪ والمتبقي للعرب هو ٢٠٪ فكم تساوي العشرين بالمائة هذه ، انها تساوي ٣٦٥٧٠٠٠ دونم صالحة للزراعة . وعلى ضوء هذه النسبة ، فكم اذن تبلغ مساحة الأراضي الزراعية ؟ انها تبلغ ١٨٢٨٥٠٠٠ دونم . وهذا الرقم المستخرج على ضوء نسب عنان العامري يبلغ ضعف الأرقام التي اعطيت لمساحة الأراضي الزراعية في كل فلسطين في العام ١٩٤٥ ( راجع ص. ١٨ ) . وفي الوقت نفسه فانها تساوي ما يزيد على ثلثي مساحة فلسطين ، او ما يزيد عن كل مساحة فلسطين عدا الصحراء الجنوبية فهل هذه النسبة صحيحة ، هل كل جزء من